الفصل الأول

المدخل إلى محاسبة الشركات

المبحث الأول
مفهوم الشركة وشروطها

عرفت المجتمعات المختلفة على مر العصور فكرة الشركة، ففكرة الشركة ليست وليدة العصر الحديث. إلاّ أنه نتيجة لتطور المشاريع الاقتصادية التي أصبحت كبيرة وبحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة وأمام عجز الأفراد عن القيام بهذه المشاريع الاقتصادية الضخمة وإحجامهم عن تحمل عناء القيام بها كلٌّ وحده، ازدادت الحاجة إلى مختلف أنواع الشركات التي أصبحت تلعب دوراً مهمّاً في الحياة الاقتصادية للمجتمعات الحديثة. وأصبحت بذلك الأداة المثلى للنهوض الاجتماعي والاقتصادي، بل وتعاظمت هذه الأهمية لدرجة أصبحت معها الكثير من هذه الشركات تتمتع بإمكانيات كبرى لا نجدها إلا عند الدول. وشكلت هذه الشركات ولا سيّما التجارية منها قوة اقتصادية مهمّة مما اضطرت الدول إلى مراقبتها وتوجيهها بما يخدم المصلحة العامة. وسنت لهذا الغرض قوانين خاصة.

بالإضافة لذلك ظهر نوع آخر من الشركات يقوم على أساس الاعتماد على رؤوس الأموال الضخمة، من دون الاهتمام بالعلاقات الشخصية فيما بين الشركاء.

تعّد الشركات إحدى الأشكال القانونية للمشروعات أو الوحدات الاقتصادية، ولم يرد في قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، الذي عُمل به اعتباراً من ٢٠١١/٢/١٤، تعريف للشركة، بل ورد ذلك في المادة (٤٧٣) من القانون المدني السوري بأن "الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة"[١].

[١] – **القانون المدني السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٨٤) لعام ١٩٤٩، المادة (٤٧٣).**

تعّد الشركة بمجرد تكوينها شخصاً اعتبارياً. ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات النشر التي يقررها القانون.

ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها[1].

ولما كان اشتراك أكثر من شخص في أية شركة مهما كان غرضها يؤدي إلى تعدد مصالح المشتركين في الشركة وحقوقهم وواجباتهم، وفي الوقت نفسه يؤدي إلى المحافظة على مصالح الجمهور عامة.... فإن المشرع وضع القوانين والتشريعات اللازمة لذلك بشكل يؤمن حماية هذه المصالح والحقوق إلى أكبر الحدود.

أنواع الشركات:

تنقسم الشركات من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به إلى شركات مدنية وشركات تجارية[2]:

١. **الشركات التجارية:** تعّد الشركة تجارية إذا كانت غايتها ممارسة عمل تجاري أو إذا اتخذت شكل شركة مساهمة مغفلة أو محدودة المسؤولية.

وتنقسم الشركات التجارية بدورها ومن حيث قيامها على الاعتبار الشخصي أو المالي إلى شركات أشخاص وشركات أموال وشركات ذات طبيعة مختلطة. والشركة التجارية وحدها هي التي تكتسب صفة التاجر، وتتحمل الالتزامات المترتبة على هذه الصفة وتخضع لنظام الإفلاس متى توقفت عن تسديد ديونها التجارية.

٢. **الشركات المدنية:** هي الشركات التي تؤسس بين شركاء من ذوي الاختصاص والمهن الفكرية أو التي يكون موضوعها مدنياً وتخضع لأحكام القانون المدني وأحكام القوانين الخاصة بها وعقودها وانظمتها الداخلية.

أما الشركة المدنية فيمكن أن تتخذ أحد الأشكال الخاصة بالشركات التجارية كأن تنشأ في شكل شركة تضامن أو شركة توصية أو شركة مساهمة مغفلة أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

---

[1] – **القانون المدني السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (٨٤) لعام ١٩٤٩، المادة (٤٧٤).**

[2] – **قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، المادة (٦).**

أنواع الشركات التجارية

تنقسم الشركات التجارية إلى نوعين من الشركات، شركات الأموال وشركات الأشخاص، فشركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي، باعتمادها على النظام القانوني أكثر من التعاقدي، أما شركات الأشخاص فهي التي تقوم على الاعتبار الشخصي ويطغى عليها الاعتماد على النظام التعاقدي أكثر من القانوني، و أهمها شركة التضامن، و التي تتميز عن باقي الشركات التجارية بخصائصها التي من أهمها التضامن الذي يكون بين الشركاء في المسؤولية عن ديون مع الشركة فيما بينهم.

١. **شركات الأشخاص:** هي الشركات التي تقوم على الاعتبار الشخصي، وتتكون أساساً من عدد قليل من الأشخاص تربطهم صلة معينة كالقرابة أو الصداقة، ويثق كل منهم في الآخر وفي قدرته وكفاءته، لذلك يترتب في الأصل على وفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه أو انسحابه حل الشركة. ويشمل هذا النوع من الشركات ما يلي:

أ. **شركة التضامن:** هي النموذج الأمثل لشركات الأشخاص حيث يكون فيها جميع الشركاء مسؤولين مسؤولية تضامنية وغير محدودة عن سداد التزامات الشركة، وهذه المسؤولية التضامنية لا تقتصر على حصص الشركاء في رأس المال، وإنما تتعداها إلى أموالهم الخاصة.

ب. **شركة التوصية: شركات التوصية:** عرفت المادة (٤٤) من قانون الشركات السوري شركة التوصية بأنها شركة تعمل تحت عنوان معين يكون فيها أحد الشركاء على الأقل شريكاً متضامناً إضافة إلى شريك أو شركاء موصين.

- **الشركاء المتضامنون:** هم الذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة ويكونون مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.
- **الشركاء الموصون:** هم الذين يقدمون حصة في رأسمال الشركة من دون أن يكون لهم الحق بالاشتراك في إدارة الشركة وتكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها محصوراً بمقدار حصته في رأسمال الشركة.

ت. **شركة المحاصة:** عرفت المادة (٥١) من قانون الشركات السوري شركة المحاصة بأنها:

- شركة تعقد بين شخصين أو أكثر ليست معدة لاطلاع الغير عليها وينحصر كيانها بين المتعاقدين ويمارس أعمالها شريك ظاهر يتعامل مع الغير.
- ليس لشركة المحاصة شخصية اعتبارية ولا تخضع لمعاملات الشهر المفروضة على الشركات الأخرى.

٢. **شركات الأموال:** هي شركات تقوم على اعتبار مالي ولا يكون فيها أثر لشخصية الشريك، فالعبرة هو ما يقدمه كل شريك من مال لهذا لا تتأثر الشركة بما قد يحصل للشريك من وفاة أو إفلاس أو غيرهما من أشكالها شركات المساهمة المغفلة وهي الشركات التي يقسم رأس المال فيها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرائق التجارية، والأشخاص فيها لا تطلق عليهم تسمية التاجر ولا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة الأسهم التي شاركوا بها.

٣. **الشركات المختلطة:** هي شركات تقوم على الاعتبار المالي والشخصي في آن واحد وتشمل شركة ذات مسؤولية محدودة : ش.ذ.م.م. وأحياناً يكتفى باختصار ذ.م.م. (بالإنجليزية Limited Liability Company): أو (LLC) وهي شركة تتألف من شخصين أو أكثر، وتكون مسؤولية الشريك فيها عن ديونها والالتزامات المترتبة عليها وخسائرها بمقدار حصته في رأس مالها. وتنتقل حصة الشريك إذا توفى إلى ورثته أو من يوصي لهم بأي حصة. ولا يزيد عدد الشركاء في هذه الشركة عن خمسين شريكاً.

يضاف إلى هذه الأنواع من الشركات نوعان لا تعرفهما معظم التشريعات العربية وهما الشركة ذات رأس المال المتغير والشركة التعاونية.

أ. ففي الشركة ذات رأسمال المتغير يمكن لكل شركة – تضامن، أو توصية، أو مساهمة مغفلة أو ذات مسؤولية محدودة – أن تنص في العقد على أن رأسمالها قابل للتغيير فتصبح حينها شركة تضامن ذات رأسمال متغير أو شركة توصية ذات رأسمال متغير...إلخ.

ب. أما الشركات التعاونية فهي تقوم على مبدأ التعاون والتكافل والتضامن بين مجموعة من الأفراد بهدف خدمة مصالحهم وبجهودهم المشتركة لتحقيق الاغراض الآتية:

- ✓ تخفيض ثمن تكلفة بعض المنتجات أو الخدمات أو ثمن شرائها أو ثمن بيعها وذلك بمزاولة الشركة أعمال المنتجين أو الوسطاء.

- ✓ تحسين صنف المنتجات أو مستوى الخدمات التي تقدمها الشركة إلى الشركاء أو التي يقدمها هؤلاء إلى المستهلكين.

قسم قانون الشركات الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١ الشركات إلى الأشكال التالية[١]:

١. شركة التضامن. 2. شركة التوصية. 3. شركة المحاصة.

4. الشركة المساهمة المغفلة. 5. الشركة المحدودة المسؤولية.

المبحث الثاني

شركات التضامن وشركات التوصية

أولاً: شركات التضامن:

تعريف الشركة وخصائصها: عرفت المادة /٢٩/ من قانون الشركات السوري الفقرة (١)، شركة التضامن بأنها" شركة تعمل تحت عنوان معين تتألف من شريكين أو أكثر يكونون مسؤولين بصفة شخصية وبوجه التضامن في جميع أموالهم عن التزامات وديون الشركة".

ومن هذا التعريف تتضح خصائص شركات التضامن الرئيسية وهي:

١. **عنوان الشركة:** نصت المادة /٣٠/ من قانون الشركات السوري على ما يلي:

- يتألف عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو عدد منهم مع إضافة كلمة (وشركاؤهم) أو بما هو في معناها.
- يجب أن يتوافق عنوان الشركة مع أسماء الشركاء الحاليين فيها، إلا أنه يحق للشركاء أو لورثتهم في حال وفاة جميع الشركاء أو بعضهم الطلب من أمين سجل التجارة الإبقاء على اسم الشركاء المتوفين في عنوان الشركة إذا كان هذا الاسم قد اكتسب شهرة تجارية، شرط أن تتم الإشارة إلى ما يفيد استخلاف اسم هذه الشركة.
- كل شخص أجنبي عن الشركة يرضى عن علم بإدراج اسمه في عنوان شركة يصبح مسؤولاً بصفته الشخصية وبوجه التضامن عن ديونها تجاه أي شخص ينخدع بذلك.

وفي حالة تعدد الشركاء، يمكن أن يكتفى بكتابة اسم واحد فقط مع إضافة كلمة (وشركاؤه، أو وشركاؤهم) أو أية عبارة تفيد هذا المعنى للدلالة على الشركاء الآخرين.

[١] – قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، المادة (٥).

ويجب مراعاة نقطة مهمة وهي أنه في حالة انفصال أحد الشركاء، يجب استبعاد اسمه من عنوان الشركة. وفي ضوء ذلك يتعرف غير الشركاء على شخصية الشركاء الذين يرد على ذممهم المالية الضمان العام لدائني الشركة.

من جانب آخر، إذا انسحب شريك من الشركة وبقي اسمه مدرجاً في عنوانها، وتعامل معها شخصٌ من غير الشركاء عن حسن نية، ظناً منه أن ذلك الشريك متضامن، فإن من الممكن مطالبة ذلك الشريك بالمسؤولية عن جميع الديون الناشئة عن ذلك التعامل، وبناءً على ذلك يجب إخراج اسم الشريك المنسحب من عنوان الشركة[1].

٢. **رأس المال**[٢]**:**

- يحدد رأس مال الشركة التضامنية بالليرات السورية.
- مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة، يحدد الحد الأدنى لرأسمال الشركة التضامنية بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من وزير الاقتصاد والتجارة.
- يجوز أن يكون رأسمال الشركة أو جزء منه عبارة عن مقدمات عينية أو عمل، وتحدّد حصة كل شريك قدم حصة نقدية أو حصة عينية أو عملاً في عقد الشركة.

٣. **عدد الشركاء:** اشترطت المادة (٤٧٣) من القانون المدني السوري تعدد الشركاء حين عرفت عقد الشركة على أنه "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر..."، تتكون شركة التضامن من عدد محدد من الشركاء يجب ألاّ يقل عن شريكين أما الحد الأعلى فهو غير محدد في قانون الشركات السوري.

٤. **المسؤولية الشخصية غير المحدودة والتضامنية للشريك المتضامن**[٣]**:** يعتبر الشريك في شركة التضامن ضامناً بأمواله الشخصية لجميع الديون والالتزامات التي ترتبت على الشركة أثناء وجوده شريكاً فيها.

يحق لدائني الشركة أن يقاضوها كما يحق لهم أن يقاضوا كل شريك كان في عداد شركائها وقت نشوء الالتزام، إلا أنه لا يجوز للدائنين التنفيذ على الأموال الخاصة

---

[1] – **الحسني، صادق، ١٩٩٧، محاسبة شركات الأشخاص، مرجع سابق، ص٧٣-٧٤.**

[2] – **قانون الشركات السوري المادة (٣١)، الفقرات (١) و (٢).**

[3] – **قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، المادة (٣٣).**

للشركاء لتحصيل دينهم إلا بعد التنفيذ على أموال الشركة، فإذا لم تكف هذه الأموال لتسديد ديونهم فلهم عندئذ الرجوع بما تبقى من الدين على الأموال الخاصة للشركاء.

٥. **اكتساب الشريك المتضامن صفة التاجر**( ): يكتسب الشريك في شركة[١] التضامن التجارية صفة التاجر ويعتبر كأنه يتعاطى التجارة بنفسه تحت عنوان الشركة، وينبغي أن تتوافر فيه شروط التاجر ومن ضمنها الاحتراف والأهلية، ويجب أن يؤدي الالتزامات كافّة التي يتطلبها القانون كافة كتنظيم الدفاتر التجارية إلا أنه لا يلتزم بالتوثيق في السجل التجاري ويكتفى بتسجيل الشركة في ذلك السجل.

٦. **عدم قابلية الحصص للتداول:** إن الاعتبار الشخصي، أو الثقة المتبادلة بين الشركاء، هما الأساس في شركات التضامن والتوصية، فالأصل أن حصة الشريك غير قابلة للتداول، ولا يحق للشريك أن يتنازل عن حصته لغير الشركاء، سواء أكان التنازل بمقابل أو من دون مقابل، وإحلال شخص آخر محله بدون الموافقة الصريحة من جميع الشركاء ومُسوّغ ذلك هو عدم الرغبة في أن يفرض على الشركاء شريك لا تربطهم به صلة أو معرفة أو ثقة متبادلة( ). ولكن للشريك الموصي التنازل[٢] عن حصته إلى الغير بموافقة الشركاء المتضامنين ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك( )[٣].

بعد استعراض خصائص شركات التضامن يمكن تحديد مزايا هذا النوع من الشركات وعيوبها على النحو التالي:

مزايا شركات التضامن:

١. **تجميع الموارد المالية والمهارات الفنية لمجموعة من الشركاء:** إن تقديم كل شريك حصة نقدية أو عينية يؤدي إلى تجميع موارد مالية، قد لا يكون من الممكن أن يوفّرها شخص واحد. ومن ناحية أخرى فإن الشركاء قد يوفرون مجموعة من المهارات المتخصصة في مجالات متعددة مما يساعد على حسن الأداء وإبقاء معدلات الربحية للشركة ككل.

---

[١]- **قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، المادة (٢٩)، (الفقرة ٢).**

[٢]- **قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، المادة (٣٨)، (الفقرة ١ و ٢).**

[٣]- **قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم رقم (٢٩) لعام ٢٠١١، المادة (٤٧).**

٢. **سهولة تكوين الشركة:** يتطلب تأسيس الشركة وجود اتفاق بين شخصين أو أكثر على تكوين الشركة مع مراعاة بعض الإجراءات البسيطة الأخرى (مثل إشهار الشركة، والتوثيق في السجل التجاري)، التي تكون أقل تعقيداً في العادة من إجراءات تأسيس شركات الأموال.

٣. **سهولة اتخاذ القرارات:** تتميز شركات التضامن بتوافر العامل الشخصي بصورة كبيرة بين الشركاء، فهم أفراد عائلة واحدة، أو مجموعة من الأصدقاء، مما يوفر للمديرين في الشركة سهولة اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبالصورة التي تحقق المصلحة للجميع.

٤. **التخلص من القيود الحكومية:** لأن هذه الشركات تمثل مجموعة من المصالح لعدد من الشركاء، فإن عليهم مسؤولية شخصية غير محدودة وتضامنية تجاه الآخرين، مما يعني عدم ضرورة التدخل من جانب الأجهزة الحكومية في عمل تلك الشركات ضماناً لأصحاب الحقوق.

عيوب شركات التضامن:

١. **المسؤولية المطلقة وغير المحدودة للشركاء:** تقدم سابقاً أن مسؤولية الشريك التضامنية غير محدودة بمقدار حصته في رأس مال الشركة، وأن هذه المسؤولية تمتد إلى أمواله الخاصة (إلى ذمته المالية) المنقولة وغير المنقولة. ومن ناحية أخرى فإن الشريك المتضامن في نفس الوقت ضامن لجميع ديون الشركة.

٢. **عدم تمكن بعض الأشخاص من الاشتراك في الشركة:** يعُدّ القانون الشريك في شركة التضامن تاجراً، لذا يتعذر على هذا النوع من الشركات استقطاب شرائح كثيرة من الأفراد لأن القانون يحظر عليهم ممارسة حِرفة التجارة: كالقضاة، والأساتذة والموظفين والعمال والمحامين.

٣. **تفويت بعض الفرص على الشركة:** بما أن قرارات الشركة تحتاج إلى إجماع الشركاء، بالإضافة إلى أن المدير أو المديرين المفوضين بإدارة الشركة قد لا يكون لهم حرية مطلقة بالتصرف، بل يتطلب الأمر مراجعة الشركاء والاستئذان منهم، أو الاستئناس بتوجيهاتهم، وقد يحصل في أثناء الحوار بين الشركاء، على أية قضية أساسية، اختلاف حاد في وجهات النظر، مما يستلزم مناقشات طويلة، قد تكون عقيمة، وقد لا يتخذ قرار إلا بعد فوات الأوان.

٤. **الأجل المحدود لنشاط الشركة:** حيث أن هناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى انقضاء الشركة وتصفيتها (بخلاف الأجل المحدد للشركة في عقد التأسيس)، من

مثل: وفاة أحد الشركاء أو وفاته، أو إفلاس أحد الشركاء. وكذلك ففي حالة انضمام شريك جديد يتطلب الأمر انقضاء الشركة القائمة ثم تكوين شركة جديدة بعد زيادة عدد الشركاء.

ثانياً: شركات التوصية: لم ترد في قانون الشركات السوري أحكام مفصلة عن هذا النوع من الشركات، واكتفى المشرع بإيراد تعريف لشركات التوصية بصورة عامة حيث أشارت المادة /٤٤/ إلى أن " شركة التوصية هي شركة تعمل تحت عنوان معين يكون فيها أحد الشركاء على الأقل شريكاً متضامناً إضافة إلى شريك أو شركاء موصين.

- **الشركاء المتضامنون:** هم الذين يحق لهم الاشتراك في إدارة الشركة ويكونون مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.
- **الشركاء الموصون:** هم الذين يقدمون حصة في رأسمال الشركة دون أن يكون لهم الحق بالاشتراك في إدارة الشركة وتكون مسؤولية كل منهم عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها محصورة بمقدار حصته في رأسمال الشركة.

ومن التعريف السابق يمكن تحديد خصائص شركات التوصية، بأنها:

١. **المسؤولية المحدودة للشريك الموصي:** هذا يعني أن الشريك الموصي غير مسؤول عن التزامات الشركة وديونها إلا في حدود حصته في رأس مال الشركة، بعكس الحال بالنسبة لمسؤولية الشريك المتضامن التي تتصف بأنها مسؤولية غير محدودة. ومن ثم فإن الشريك الموصي لا يكتسب صفة التاجر وكذلك لا يدخل اسمه في عنوان الشركة، لذلك فإن إشهار إفلاس شركة التوصية لا يؤدي إلى إفلاس الشريك الموصي.

ولا يجوز للشريك الموصي التصرف في حصته إلا بموافقة الشركاء الآخرين، كما أن الشركة تنقضي بوفاة الشريك الموصي ما لم ينص في عقد الشركة على إمكانية استمرار الشركة بعد وفاة الشريك.

٢. **اسم الشريك الموصي لا يدرج ضمن عنوان الشركة:** نصت المادة (٤٥) من قانون الشركات على أنه لا يجوز أن يدرج اسم أي شريك موص في عنوان شركة التوصية، وإذا تسامح الشريك الموصي بإدراج اسمه في عنوان الشركة أصبح مسؤولاً كشريك متضامن تجاه الغير حسن النية. وذلك حتى لا يختلط الأمر على المتعاقدين مع

الشركة فيعتقدون أنه من بين الشركاء المتضامنين. وإن ورد اسم شريك موص في عنوان الشركة أصبح مسؤولاً كشريك متضامن تجاه الغير بحسن النية.

٣. **عدم اشتراك الشريك الموصي في إدارة الشركة:** ورد في المادة (٤٦) من قانون الشركات ما يلي:

- لا يحق للشريك الموصي التدخل في إدارة أعمال الشركة تجاه الغير وليس له سلطة تمثيلها ولو كان ذلك بناء على توكيل وإلا كان مسؤولاً عن ديون الشركة والتزاماتها التي تحملتها الشركة بسبب تدخله أو مساهمته في إدارتها مسؤولية الشريك المتضامن.
- لا يعد اشتراك الشريك الموصي في أعمال مجلس الشركاء مساهمة منه في إدارة الشركة أو تدخلاً فيها أو في أعمالها.
- يحق للشريك الموصي أن يطلع على دفاتر الشركة وحساباتها والسجلات الخاصة بالقرارات المتخذة في سياق إدارتها وأن يتداول مع الشركاء المتضامنين أو مع مديري الشركة بشأنها.

المبحث الثالث

إجراءات تأسيس شركات التضامن والتوصية

بعد استعراض أنواع شركات الأشخاص وخصائص كل نوع منها، لا بد من تناول إجراءات تأسيس هذه الشركات، وتتمثل إجراءات تأسيس شركات التضامن وشركات التوصية بما يلي:

عقد الشركة: يقوم عقد الشركة على عدد من الأركان التي يؤدي تخلف أحدها إلى تطبيق الجزاء المقرر بموجب أحكام القانون.

أركان عقد الشركة:

تقتضي دراسة أركان عقد الشركة بيان أنواع هذه الأركان، إذ لا يمكن أن يستقيم هذا العقد من دون توافر الأركان الموضوعية، إضافةً إلى الأركان الشكلية التي تطلبها المشرع.

أولاً: الأركان الموضوعية: الشركة عقد يجب أن يكون فيه كغيره من العقود الأركان الموضوعية العامة للعقود، وحيث أن عقد الشركة يقوم على اتحاد مصالح الأطراف وليس

تعارضها، كما في غيرها من العقود، فيضاف إلى هذه الأركان أركان خاصة تميزه عما يشتبه به من أنظمة قانونية.

١. **الأركان الموضوعية العامة لعقد الشركة:** عقد الشركة شأنه شأن أي عقد آخر لا ينعقد إلا إذا وُجدَت له أركان أربعة: الرضا والأهلية والمحل والسبب.

أ. **الرضا**[١]: يشترط لانعقاد الشركة رضا الشركاء بها. يجب ان يمتد الرضا ليشمل بنود العقد كلها وهي: عنوان الشركة ومقدار رأس المال الشركة ومقدار حصة كل شريك في رأس المال بداية السنة المالية ونهايتها وأسماء الشركاء وغرض الشركة وكيفية إدارتها ومدتها والشكل القانوني. وتكون الشركة باطلة إذا انعدم الرضا سواء بالنسبة لجميع الشركاء أو احدهم أو كان مشوباً بعيب من عيوب الإرادة كالغلط والتدليس والإكراه، وفي الحالة الأخيرة يكون العقد قابلاً للإبطال لمصلحة من شاب العيب رضاه والإكراه نادراً ما يقع في عقد كعقد الشركة بعكس التدليس الذي يقع عادة في الشركة المساهمة، والغلط الذي يجيز طلب بطلان العقد هو الغلط الجوهري، أي الذي يبلغ حداً من الجسامة بحيث يمتنع معه الشريك من الدخول في الشركة لو لم يقع في هذا الغلط، كما لو دخل شخص شريكاً في شركة اعتقاداً منه أنها شركة ذات مسؤولية محدودة بينما هي في الواقع شركة تضامن.

ب. **الأهلية:** الدخول في الشركة تصرف قانوني يجب أن يكون لأطرافه الأهلية اللازمة لإبرام عقد الشركة. وتختلف أنماط الأهلية المطلوبة لاكتساب صفة الشريك في الشركة باختلاف نوع الشركة والمركز القانوني للشريك. والمبدأ العام هو أنه يمكن لأي شخص بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً ولم يصبه عارض من عوارض الأهلية التي تعدم الأهلية كالجنون والعته أو العوارض التي تنقص الأهلية كالسفه والغفلة أن يكون شريكاً في شركة. أما إذا كان الشخص ناقص الأهلية كالقاصر المميز أو بلغ سن الرشد وكان مصاباً بالسفه أو الغفلة فيكون تصرفه المتمثل في دخوله في الشركة قابلاً للإبطال لمصلحته على اعتبار أن الدخول في الشركة من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر. لذلك فهناك رأي يرى أن الأهلية اللازمة لإبرام عقد الشركة هي أهلية التصرفات الدائرة بين النفع والضرر للشركة من هذا التصرفات. وينسجم هذا الرأي مع ما تذهب إليه الشريعة الإسلامية فالشريعة لا

[١] – قانون المدني السوري رقم (٨٤) لعام ١٩٤٩، المادة ٩٢.

تجيز للصبي المميز أن يبرم عقد الشركة إلا بإذن وليه على اعتبار أن عقد الشركة من قبيل التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر فإن شارك الصبي دون إذن وليه كان العقد موقوفاً على إذن وليه. غير أنه يجب ملاحظة أن الشريك المتضامن في شركات التضامن وشركة التوصية يكتسب صفة التاجر نتيجة انضمامه إلى الشركة وعليه فإنه يلزم أن تكون فيه أهلية ممارسة التجارة على النحو الذي سبق شرحه. وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز لولي القاصر أن يستثمر أمواله بالاكتتاب في أسهم شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم على اعتبار أن هذا الاستثمار لا يؤدي إلى اكتساب القاصر صفة التاجر ولا إلى تحمل المسؤولية التضامنية والمطلقة عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة الأسهم التي يمتلكها.

ت. **المحل**[1]: المقصود به الغرض (النشاط) الذي يسعى الشركاء إلى تحقيقه. ويجب أن يكون محل الشركة محدداً وممكناً ومشروعاً وغير مخالف للنظام العام أو الآداب. لذا تكون الشركة باطلة إذا كان غرضها محرماً كالإتجار بالخمور والمخدرات والرقيق أو بيع لحوم الخنزير أو الاتجار بالأعضاء البشرية أو إدارة منزل للدعارة والقمار. ويكون محل الشركة غير ممكن إذا كان الغرض منها مباشرة نشاط جائز في الأصل لكن النظام يحظره على نوع معين من الشركات. مثاله حظر القيام بأعمال التأمين أو الادخار أو المصارف على الشركات ذات المسؤولية المحدودة. ولذلك تكون الشركة ذات المسؤولية المحدودة باطلة إذا قامت بممارسة أحد هذه الأعمال الثلاثة.

ث. **السبب**[2]: اختلفت آراء شراح القانون حولّ المقصود بالسبب في عقد الشركة. فيرى فريق أن السبب هو رغبة الشركاء في تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة. ولذلك يقول أصحاب هذا الرأي أن السبب في عقد الشركة يختلط بالمحل. وعليه فلو أسست شركة لتوزيع الخمور يكون محلها وسببها غير مشروعين. بينما فريق آخر وهو ما نميل إليه بأن السبب لا يختلط بالمحل وأن السبب في عقد الشركة هو رغبة كل شريك في الحصول على الربح وأن السبب يكون لذلك مشروعاً في كل الصور.

---

[1] – القانون المدني السوري رقم (٨٤) لعام ١٩٤٩ المادة (١٣٢).

[2] – القانون المدني السوري رقم (٨٤) لعام ١٩٤٩ المادة (١٣٢).

٢. **الأركان الموضوعية الخاصة لعقد الشركة:** لا يكفي لقيام الشركة وجود الأركان الموضوعية العامة التي لا يستقيم أي عقد بدونها، وإنما يلزم أيضاً وجود الأركان الموضوعية الخاصة التي تميز عقد الشركة عن غيره من العقود، وتتمثل هذه الأركان:

أ. **تعدد الشركاء:** اشترطت المادة (٤٧٣) من القانون المدني السوري تعدد الشركاء حين عرفت عقد الشركة على أنه " عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر...." إن عقد الشركة يستلزم وجود شريكين فأكثر، لأن تدخل عدة أشخاص ضروري لتحقيق الغرض الاقتصادي من العقد وهو جمع الأموال ومباشرة المشروع المشترك. وعلى هذا فإنه لا يجوز لشخص أن ينشئ بمفرده شركة يخصص لها جزءاً من أمواله لمنافاة ذلك مبدأ وحدة الذمة المالية في التشريعات العربية. هذا وقد خرج قانون الشركات السوري في المادة (٥٥) الفقرة (٢) على مبدأ تعدد الشركاء، حيث إشارة إلى أنه " يجوز ان تتألف الشركة المحدودة المسؤولية من شخص واحد وتدعى في هذه الحالة (شركة الشخص الواحد المحدودة **المسؤولية**)".

ب. **المساهمة في رأس المال:** لأن الشركة تقوم أساساً لاستغلال مشروع مالي لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة (٤٧٣ مدني) فإن مقتضى هذا أن يقدم الشركاء الحصص التي التزموا بتقديمها إذ يجب أن يقدم كل واحد من الشركاء حصته مالية كانت أو عملاً – حتى ينشأ المشروع المالي المراد تحقيقه والتي تبرر حصوله على نصيب من الأرباح. فإذا لم يقدم الشركاء هذه الحصص حتى تكون تحت تصرف الشركة سقط عن العقد صفة الشركة وتخلف بذلك أحد أركانه الأساسية، فالشركة تقوم بقصد استغلال مشروع مالي فإذا لم يوجد المشروع المالي فلا مشروع ولا شركة.

غير أن القانون وإن كان يجيز أن تكون الحصة التي يقدمها الشريك عملاً، فإنه لا يجوز أن تكون جميع حصصاً الشركاء عبارة عن عمل بل يلزم أن يقدم بعض الشركاء حصص مالية حتى تتكون الذمة المالية للشركة التي يمكن ان يتحقق بها المشروع المالي فضلاً عن أن هذه الذمة المالية تكون الضمان العام للشركة ذاتها.

ت. **اقتسام الأرباح والخسائر:** إن ضرورة اشتراك الشركاء جميعاً في الربح والخسارة تقابلها ضرورة اشتراكهم جميعاً في دفع الحصص التي يتكون منها رأسمال الشركة. ومبدأ تحمل الشركاء جميعاً المساهمة في الأرباح والخسائر يقف حائلاً دون تضمين عقد الشركة شروطاً تقضي بحرمان أحد الشركاء من الأرباح حرماناً مؤبداً،

أو إعفاء أحدهم من الخسارة بحيث يمكن له عند انحلال الشركة استرداد حصته كاملة. وإذا وجد في عقد الشركة أحد هذه الشروط، فإننا نكون أمام ما يعرف فقهاً بـ شرط الأسد.

وعلى الرغم من أن القاعدة العامة عدم جواز إعفاء أي من الشركاء من أي خسارة بغض النظر عن طبيعة حصته ونوعها، فإنه يجوز استثناء إعفاء الشريك الذي قدم عمله كحصة في الشركة من الاشتراك في الخسارة إذا كان هذا الشريك لا يتقاضى أجراً عن عمله.

ث. **نية المشاركة:** هو بذل الجهود والتعاون بين الشركاء على تحقيق غرض مشترك يتمثل في تحقيق الربح واقتسامه بين الشركاء، وقوام هذه النية يتمثل في ثلاثة عناصر:

- إن الشركة لا تنشأ عرضاً أو جبراً وإنما تنشأ بين أفراد لهم الرغبة في إنشاء هذا الشخص المعنوي، فهي في حالة إرادية قائمة على الثقة قصد تحقيق الهدف المنشود.
- وجود تعاون إيجابي بين الشركاء من خلال اتخاذ كل المظاهر قصد تحقيق غرض الشركة كتقديم الحصص وتنظيم إدارة الشركة والإشراف عليها ومراقبة أعمالها، وقبول المخاطر المشتركة التي قد تعترض المشروع.
- المساواة بين الشركاء في المراكز القانونية، فلا تكون بينهم علاقة التبعية بحيث يعمل أحدهم لحساب الآخر كما هو الحال في علاقات العمل إذ نجد تابعاً ومتبوعاً، بل يتعاون الجميع في العمل على قدم المساواة قصد تحقيق الهدف المسطر من خلال الشخص المعنوي.

ثانياً: الأركان الشكلية لعقد الشركة: نص عليها القانون المدني السوري، ولم يخصصها لشركات التضامن، بل جعلها شاملة أنواع الشركات كلّها ما عدا شركات المحاصة وتتلخص هذه الشروط الشكلية في[1]:

١. **أن يكون عقد الشركة مكتوباً:** يشترط في العقد الكتابة لصحته، وذلك حتى يسهل إثبات ما تضمنه من بيانات تهم الشركاء أنفسهم كما تهم الغير الذي يتعامل مع هذه الشركة. حيث نصت المادة (٤٧٥) من القانون المدني السوري على ما يلي:

أ. يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً وإلا كان باطلاً. وكذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفي الشكل الذي أفرغ فيه ذلك العقد.

[1]- **المجني، محمد زهدي، ١٩٧٤، محاسبة الشركات عرض وتحليل علمي وتطبيقي، المؤلف، ص ٣١-٣٢.**

ب. غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير. ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم إلا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان.

٢. **إشهار الشركة:** لم يكتف المشرع السوري بأن يكون عقد الشركة مكتوباً بين الشركاء لقيام الشركة، بل تطلب ضرورة إشهار الشركة عن طريق:

أ. **التسجيل في ديوان المحكمة:** يجب إيداع صورة أو نسخة عن وثيقة التأسيس خلال الشهر الذي تأسست فيه الشركة، في ديوان المحكمة البدائية المدنية في منطقة مركز الشركة وإذا طرأ تعديل على عقد الشركة وجب إيداع نسخة جديدة عنه في ديوان المحكمة.

ب. **التسجيل في سجل التجارة:** إن جميع الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في سوريا، ومهما كانت جنسيتها يجب تسجيلها في السجل التجاري المختص بمنطقة مركزها الرئيسي، ويجب على مديري أعمال الشركة، أو أعضاء مجلس إدارتها أن يطالبوا التسجيل في خلال الشهر الذي يلي التأسيس ويقدم طالبو بالتسجيل إلى أمين السجل التجاري خلاصة لصك التأسيس متضمنا أهم البيانات (أسماء الشركاء- عناوينهم- اسم الشركة التجاري- موضوع الشركة- أسماء المديرين- رأس المال وحصص كل من الشركاء فيه... الخ...

كما يجب أن يذكر في السجل التجاري جميع التعديلات التي تطرأ على عقد الشركة.... وفور التسجيل تصبح الشركة تاجرة، ويصبح الشركاء المشتركون فيها تجاراً أيضا ما عدا الشركاء الموصين، وتكون الشركة باطلة إذا لم تسجل في السجل التجاري.

تعّد الشركة باطلة إذا لم تحقّق عند تكوينها أحد الشروط الشكلية، وبالتالي فإنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الشركاء.

أسئلة الفصل الأول

أولاً: الأسئلة: هل توافق أو لا توافق على العبارات التالية مع بيان السبب:

١. الشركة عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه شخص بتقديم عمل أو مال لتحقيق الربح.

٢. شركة التضامن هي الشركة التي تتكون من شريكين أو أكثر مسئولين مسؤولية محدودة عن ديون الشركة.

٣. شركة التوصية هي الشركة التي تتكون من فريقين من الشركاء، فريق يضم على الأقل شريكاً متضامناً مسئولاً في جميع أمواله عن ديون الشركة، وفريق آخر يضم على شريكاً موصياً مسئولاً عن ديون الشركة بقدر حصته في رأس المال.

٤. يجوز للشريك الموصي أن يظهر أسمه في عنوان الشركة.

٥. في شركات الأشخاص حصص الشركاء في رأس المال قابلة للتداول.

٦. الحد الأدنى لعدد الشركاء في شركة التوصية هو ثلاثة شركاء.

٧. يؤدي عدم كتابة عقد الشركة إلى عم بطلانه.

٨. للشركة أهلية كاملة في حدود الغرض الذي أنشئت من أجله.

٩. تعّد أهلية الشريك من الأركان الموضوعية الخاصة لعقد الشركة.

١٠. تنشأ للشركة ذمة مالية عند اكتسابها الشخصية المعنوية.

١١. تعّد تعدد الشركاء من الأركان الموضوعية العامة لعقد الشركة.

١٢. تقديم رأس المال هو ركن من الأركان الشكلية لعقد الشركة.

١٣. تبدأ الشخصية المعنوية للشركة من لحظة تأسيسها.

١٤. يؤدي انعدام أهلية الشريك إلى بطلان الشركة بطلاناً نسبياً.

١٥. مسؤولية الشريك المتضامن مسؤولية محدودة بحصته في رأس المال.

١٦. يتألف عنوان شركة التضامن من الغرض الذي أنشئت من أجله.

١٧. لا يكتسب الشريك المتضامن صفة التاجر.

١٨. إذا ظهر اسم الشريك الموصي في عنوان الشركة اعتبر شريكاً متضامناً في مواجهة الغير.

١٩. تخضع شركة المحاصة لأحكام شركات الأموال.

٢٠. تقوم شركة المحاصة على الاعتبار الشخصي.

ثانياً: الخيارات: اختر الإجابة الصحيحة:

١. ورد تعريف تشريعي للشركة بوجه عام في:

A. قانون الشركات	B. القانون التجاري
C. القانون المدني	D. لا شيء مما ذكر

٢. الحد الأقصى لعدد الشركاء في شركة التضامن والتوصية:

A. ١٠ شركاء	B. ٢٠ شريك
C. ٣٠ شريك	D. لا شيء مما ذكر

٣. أي من التالي ليس من شركات الأشخاص:

A. شركة التضامن	B. شركة التوصية
C. شركة المحاصة	D. الشركة المساهمة المغفلة.

٤. المنشأة التي يملكها أكثر من شخص وتتحدد مسئولية الجميع عن ديونها في حدود ما يملكونه فيها من رأس مال على أن تتعدى لأموالهم الشخصية هي:

A. شركة التوصية	B. شركة الأموال
C. شركة الأشخاص	D. شركة التضامن

٥. تبدأ الشخصية المعنوية للشركة ويحتج بها في مواجهة الغير:

A. من وقت تأسيها	B. من وقت إشهارها
C. من وقت كتابة عقد الشركة	

٦. يجب أن يكون محل الشركة:

A. ممكناً فقط	B. معقولاً
C. ممكناً ومشروعاً	

٧. يؤدي انعدام أهلية الشريك إلى:

A. بطلان الشركة بطلاناً نسبياً	B. بطلان الشركة بطلاناً مطلقاً
C. استمرار الشركة وإخراج الشريك عديم الأهلية منها.	

٨. يتكون عنوان الشركة في شركات التضامن والتوصية:

A. من الغرض الذي أنشئت من أجله	B. من أسماء الشركاء أو ألقابهم
C. من الاثنين معاً	

٩. كل شريك أجنبي يدخل اسمه أو لقبه في عنوان شركة التضامن يعّد:

A. شريكاً متضامناً في مواجهة الشركاء فقط	B. شريكاً متضامناً في مواجهة الغير فقط
C. شريكاً متضامناً في مواجهة الغير والشركاء	D. لا شيء مما ذكر

١٠. لا يجوز للشريك الموصي أن يتنازل عن حصته في شركة التوصية إلا:

A. بموافقة جميع الشركاء	B. بموافقة أغلبية الشركاء
C. لا يجوز للشريك الموصي التنازل عن حصته مطلقاً	D. **لا شيء مما ذكر**

١١. تنقضي شركة المحاصة بالأسباب الخاصة لانقضاء:

A. شركة التضامن والتوصية	B. شركة التضامن والشركة المساهمة
C. شركة التوصية والشركة المساهمة	D. **لا شيء مما ذكر**

١٢. من شركات الأشخاص:

A. شركة التضامن	B. شركة التوصية
C. شركة المحاصة	D. جميع الإجابات السابقة صحيحة

١٣. يتكون عنوان شركة التوصية من:

A. أسماء الشركاء المتضامنين أو ألقابهم	B. أسماء الشركاء الموصين أو ألقابهم
C. أسماء أو ألقاب الشركاء المتضامنين والموصين	D. **لا شيء مما ذكر**

UNIVERSITY OF ALEPPO